

المحتويات

الصفحة	الموضوع
32	مقدمة

الفصل الأول

ماهية تحول التصرف القانوني

38	المبحث الأول: ماهية تحول التصرف القانوني في نطق القانون الخاص -
48	المطلب الأول: تحول التصرف القانوني في ظل الشرائع القديمة -
50	المطلب الثاني: تحول التصرف القانوني في الفقه الإسلامي - - -
52	المطلب الثالث: تحول التصرف القانوني في القوانين الوضعية -
55	المبحث الثاني: ماهية تحول القرار الإداري - - - - -
58	المطلب الأول: معنى تحول القرار الإداري - - - - -
26	الفرع الأول: موقف الفقه المؤيد لفكرة تحول القرار الإداري - - -
31	الفرع الثاني: موقف الفقه المعارض لفكرة تحول القرار الإداري -
37	الفرع الثالث: موقف القضاء الإداري من فكرة تحول القرار الإداري
46	المطلب الثاني: الأساس القانوني لفكرة تحول القرار الإداري - - - -
46	الفرع الأول: احترام مبدأ المشروعية - - - - -
48	الفرع الثاني: المصلحة العامة - - - - -
50	الفرع الثالث: افتراض شرعية القرارات الإدارية - - - - -

الفصل الثاني

شروط تحول القرار الإداري

المبحث الأول: أن يكون محل التحول عملاً إدارياً ينطبق عليه وصف

56

----- القرار الإداري

57

----- أولاً: تعريف القرار الإداري

58

----- ثانياً: خصائص القرار الإداري

69

----- المبحث الثاني: أن يكون القرار الإداري باطلاً

70

----- أولاً: القرار الإداري القابل للإبطال

71

----- ثانياً: القرار المنعدم

74

----- ثالثاً: حالات انعدام القرارات الإدارية

74

----- 1- تخلف العنصر الشخصي في القرار الإداري

75

----- 2- تخلف العنصر الموضوعي في القرار الإداري

76

----- رابعاً: الآثار المترتبة على اعتبار القرار باطلاً أو معدوماً

77

----- خامساً: تحول القرار القابل للإبطال والقرار المنعدم

77

----- 1- تحول القرار القابل للإبطال

84

----- 2- تحول القرار المنعدم

المبحث الثالث: أن يتضمن القرار الإداري الباطل أو القابل للإبطال

88

----- عناصر قرار آخر صحيح

89

----- 1- العنصر الشكلي

93

----- 2- العنصر الشخصي

96

----- 3- العنصر الموضوعي

100

----- المبحث الرابع: اتجاه الإدارة الافتراضية للإدارة لقيام القرار الجديد

الفصل الثالث

إجراءات التحول وآثاره

- 118 ----- البحث الأول: إجراءات التحول
- 118 ----- المطلب الأول: التحول عن طريق الإدارة
- 121 ----- أولاً: جوء الإدارة إلى التحول تلقائياً
- 122 ----- ثانياً: جوء الإدارة إلى التحول بناءً على نظم
- 124 ----- المطلب الثاني: التحول عن طريق التقصير
- 124 ----- أولاً: القيود التي ترد على سلطة القاضي الإداري
- 126 ----- ثانياً: سلطة القاضي في تحويل القرار الإداري
- 129 ----- المطلب الثالث: طبيعة القانونية للتحول
- 131 ----- المطلب الرابع: ميعاد التحول
- 139 ----- البحث الثاني: آثار التحول
- 139 ----- المطلب الأول: زوال القرار السابق ومحو آثاره
- 143 ----- المطلب الثاني: تكوين قرار إداري جديد بأثر رجعي

الفصل الرابع

تمييز التحول عن غيره من الأفكار المقارنة

- 148 ----- البحث الأول: التمييز بين تحول القرار وتفسيره
- 151 ----- البحث الثاني: التمييز بين تحول القرار ومسحبه
- 151 ----- أولاً: مسح القرارات الصحيحة
- 152 ----- ثانياً: مسح القرارات المعيبة
- المبحث الثالث: التمييز بين تحول القرار الإداري وفكرة إحلال السبب
- 156 ----- الصحيح
- 163 ----- البحث الرابع: التمييز بين تحول القرار الإداري وتعديله
- 168 ----- الخاتمة
- 173 ----- المصادر